

وهو حجة على من قدر المدة بأقل من ذلك لا على من قدره بأكثر
لأنه مسكوت عنه ولنا ما أخرجه الطحاوي عن ابن عمر وابن
عباس قالوا إذا قُدمت صلاة منسأة في نفسك ان
تقيم خمسة عشر ليلة فاحل الصلاة بها وإن كنت لا تدري
ممتي تظعن فاقصرها وقال محمد في كتاب الآثار حدثنا
ابو حنيفة حدثنا موسى بن مسلم عن محمد بن عبد الله
ابن عمر قال إذا كنت منسأة فوطئت نفسك على إقامة
خمس عشرة يوماً فاقصر الصلاة وإن كنت لا تدري
ممتي تظعن فاقصر والأثر في مثل هذا الخبر إذا دخل
المراي في التقديرات الشرعية فالموقوف فيه كالرفع
فجعلنا به لأنه ثبت لزيادة سكت عنها ما استدروا
به ولو نيفه فلو نوى أقل من خمسة عشر يوماً لا يزول
حكم السفر وكذا إن نوى خمسة عشر يوماً لكن يميز
لا يصير مقيماً إلا إن نوى أن يكون بينوته في أحدهما
وإن كان يقول غدا أخرج أو بعد غد أخرج واستمر
على ذلك لا يصير مقيماً عندنا وهو مذهب الجمهور
ولو بقي تسعين وليس ذلك نهياً إنما وقال الشافعي
يقصر إلى ثمانية عشر يوماً ثم يتم لما روي ابوداود
الذي صلى الله عليه وسلم أقام على حرب هوازن ثمانية
عشر يوماً يقصر الصلاة وروي أنه صلى الله عليه وسلم
أقام سبع عشرة يوماً يقصر الصلاة عام الفتح قال ابن عمر
وحن بنقصر ثمانية عشر يوماً يقصر الصلاة وإن زدنا أو أزلنا
ضعيف والثاني صحيح وأصح منه أنه صلى الله عليه وسلم
أقام بها تسعة عشر يوماً قال ابن عباس وحن بنقصر
عشر يوماً وإن أقمنا أكثر أقمنا رواه البخاري قلت

ليس

ليس في فعله صلى الله عليه وسلم ما يدل على نفي القصر في الأثناء
كما لا يخفى كيف وقد روي ابوداود أيضاً واليه هو باسناد
صحيح أنه صلى الله عليه وسلم أقام ثمانية عشر يوماً
يقصر الصلاة واختيار ابن عباس المذكور قد عارضه
اختيار غيره من الصحابة ومن بعدهم قال الترمذي أجمع
اهل العلم على أن المسافر يقصر كما لم يجمع إقامة ومفاد
قال ابن المنذر وعن عمر قال صلى صلاة المسافر كما لم يجمع
مكناً وأقام الصحابة بمرامهم من تسعة أشهر يقصرون
الصلاة وروي البيهقي في المرفوعة باسناد صحيح أن ابن
عمر قال أرحح علينا الثلج ونحن ما ذرنا مكان تسعة أشهر
في غزاة فكنا نصل ركعتين وفيه أنه كان معه غيره من
الصحابة يفعلون ذلك واختيار أكثر الصحابة راجح
على اختيار ابن عباس وحده وفي فتاوى الفقيهات
المسافر إذا دخل بمصر وهو على عزيمته فيحصل
عرضه خرج لا يصير مقيماً وإن مكث سنة إلا إذا كان
مقصوداً بعلامة لا يحصل في أقل من خمسة عشر يوماً
فإنه يصير مقيماً وإن لم ينو الإقامة انتهى ولا يصح نسبة
الإقامة من العسكر في دار الحرب لأنهم بين أن يهزموا
فيهم أو يهزموا فيهم أو يحالهم هذه ببطلان عزيمتهم
لتردها في الإقامة ولا بد في تحقق النية من الجزم ولو
كانت الشكوة لهم لأن احتمال وصول المدد للعدو
أو وجود مكنته من القليل يهزم بها الكثير قائم وذلك
في الجزم وعن ابويوسف أن كان في المدينة في البيوت
نصحت منهم وإن كانوا في الخيام لا تصح وهذا بخلاف
من دخل اليهم بأمان حيث نصحت نية الإقامة منه

بالإتفاق